

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ◊ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ◊Σ◊Ι

◊ ΘΖΖΣ | ΞΣϞϞϞϞ◊ ◊



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 08 دجنبر 2020

العدد 608

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
09.....	الجلسات العمومية
11	أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة
17.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية

بلاغ لمكتب مجلس المستشارين ليوم

الإثنين 07 دجنبر 2020



عقد مكتب مجلس المستشارين يومه الإثنين 07 دجنبر 2020 اجتماعا عن بعد، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش.

وفي مستهل هذا الاجتماع، توقف السيد رئيس

المجلس والسادة أعضاء المكتب عند المواقف المؤيدة للتدخل الحازم والمسؤول للقوات المسلحة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في المعبر الحدودي الكركرات، المعبر عنها من طرف رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بالعالم العربي وإفريقيا وأمريكا

اللاتينية والكاربيبي، وكذا المواقف المؤيدة للعديد من البرلمانات الوطنية ومجموعات الصداقة، وعلى رأسها مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية.

وفي هذا الصدد، جدد أعضاء المكتب التعبير عن مشاعر التقدير والامتنان لكل هذه المنظمات الصديقة، مع التأكيد على أن هذه المواقف تعتبر ثمرة وتنتيجا للعمل المتواصل والدائم لكل مكونات مجلس المستشارين في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وترصيدا للتوقيع الاستراتيجي الغير المسبوق للمجلس بالعديد من التجمعات والاتحادات البرلمانية القارية والجهوية والإقليمية.

كما نوه أعضاء المكتب بالتنسيق المتميز بين مجلس المستشارين ومجلس النواب في الدفاع عن صوابية وحكمة التعليمات المولوية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لتأمين المعبر الحدودي الكركرات وضمان حرية وسلامة التنقل المدني والتجاري، وهو ما جسدهته الرسالة التوضيحية والترافعية المشتركة لرئيسي المجلسين، الموجهة لكافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية في الموضوع.

وفي ذات السياق، شدد السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب على ضرورة مواصلة هذا المسار الترافعي، مؤكداً على أن العمل والتنسيق مستمر مع العديد من البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية والقارية لاستصدار مواقف داعمة لقضية وحدتنا الترابية ومؤيدة للتدخل الحازم والسلمي للمملكة المغربية لضمان انسيابية وسلامة التنقل بالحدود المغربية الموريتانية واستتباب الأمن والاستقرار بالمنطقة ككل.

وعلى صعيد التشريع، قرر مكتب المجلس عقد جلسة عامة، يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2020 مباشرة بعد حصة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة. ويتعلق الأمر بتسعة نصوص تشريعية صادقت عليها، بالإجماع، لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج، في اجتماعها المنعقد بتاريخ 02 دجنبر 2020. وهي كالتالي:

- مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقع بعمان في 20 يوليو 2019؛
- مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019؛
- مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2019؛
- مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان، الموقع بعشق آباد في 23 سبتمبر 2019؛
- مشروع قانون رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛
- مشروع قانون رقم 15.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛
- مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛
- مشروع قانون رقم 34.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020؛
- مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019.

وعلى صعيد مراقبة عمل الحكومة، فقد وافق مكتب المجلس على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 08 دجنبر 2020، على الساعة الثالثة بعد الزوال.

وعلى مستوى العلاقات مع المؤسسات الدستورية، فقد اتخذ مكتب المجلس قرارا بالإعلان عن توصل المجلس برأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع قانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، موضوع إحالة من قبل مجلس المستشارين، في مستهل الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفهية يوم الثلاثاء 08 دجنبر 2020، وبتعميمه على الفرق والمجموعة البرلمانية.

وعلى صعيد آخر، قرر مكتب المجلس الدعوة إلى عقد ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 08 دجنبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا، لمواصلة مناقشة وضعية معاشات أعضاء مجلس المستشارين، ومناقشة منهجية عقد الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة.

■ اجتماع رقم 2020/3

ليوم الإثنين 30 نونبر 2020

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 30 نونبر 2020 اجتماعا عن بعد، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، ومشاركة الأعضاء السادة:

الخليفة الأول للرئيس؛	:	عبد الصمد قيوح	●
الخليفة الثاني للرئيس؛	:	عبد الإله الخلوطي	●
الخليفة الثالث للرئيس.	:	حميد كوسكوس	●
أمين المجلس.	:	أحمد تويزي	●

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

الخليفة الرابع للرئيس؛	:	عبد القادر سلامة	●
الخليفة الخامس للرئيس؛	:	عبد الحميد الصويري	●
محاسب المجلس؛	:	عبد الوهاب بلفقيه	●
محاسب المجلس؛	:	العربي المحرشي	●
محاسب المجلس؛	:	عز الدين زكري	●
أمين المجلس؛	:	أحمد الخريف	●
أمين المجلس.	:	إدريس الراضي	●

← قرار رقم 2020/37/01 بإحالة النصوص المودعة لدى مكتب المجلس على اللجنتين الدائميتين المختصةين. ويتعلق الأمر بالنصين التشريعيين التاليين:

- مشروع قانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية. (تم إيداعه من طرف السيد رئيس الحكومة، وطلبت الحكومة الأسبقية بشأنه عند وضع جدول أعمال المجلس طبقاً لأحكام الفصل 82 من الدستور)؛
- مقترح قانون يتعلق بتفويت أصول شركة سامير في طور التصفية القضائية لحساب الدولة المغربية (تم إيداعه من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).

← قرار رقم 2020/37/02 بعقد جلسة عامة، يوم الثلاثاء 01 دجنبر 2020 مباشرة بعد حصة الأسئلة الشفهية، برئاسة الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة والسيد أحمد تويزي أميناً للجلسة، للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع، ومشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

← قرار رقم 2020/37/03 باعتماد الجدولة الزمنية التالية للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021 أمام الجلسات العامة:

يوم الجمعة 04 دجنبر 2020

من الساعة العاشرة والنصف صباحاً إلى الواحدة بعد الزوال:

تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة بالمجلس.

الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال:

مواصلة المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة بالمجلس، وردّ السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

يوم السبت 05 دجنبر 2019

الساعة العاشرة والنصف صباحا:

التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

الساعة الرابعة بعد الزوال:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية من لدن الفرق والمجموعة بالمجلس وجواب الحكومة عليها؛
- التصويت بشكل إجمالي على الجزء الثاني تطبيقا لأحكام المادة 53 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية؛
- التصويت على مشروع القانون المالي برمته؛
- تفسير التصويت.

← **قرار رقم 2020/37/04** بانتداب الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة رئيسا للجلسات العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، والسيد أحمد تويزي أمينا لهذه الجلسات.

← **قرار رقم 2020/37/05 بالدعوة** إلى عقد ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء فاتح دجنبر 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا لترتيب المناقشة في الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة يوم الثلاثاء فاتح دجنبر 2020، ولتنظيم المناقشة بالجلسات العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.

❖ الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2020/37/06 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 24 نونبر 2020، برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد عبد الصمد قيوح، والسيد أحمد تويزي أمينا للجلسة.

❖ أشغال اللجان الدائمة

← **قرار رقم 2020/37/07 بالموافقة** على طلب لجنة القطاعات الإنتاجية تنظيم مهمة استطلاعية حول فوترة استهلاك الماء والكهرباء على مستوى كل من وكالات التوزيع بمدن الرباط والقنيطرة وطنجة.

← **قرار رقم 2020/37/08 بتكليف** مديرية التشريع بإعداد تقرير حول الملاحظات المدلى بها خلال اجتماع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية يوم الخميس 26 نونبر 2020 بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم سنة 2021، وعرضه على الاجتماع المقبل للمكتب.

العلاقات الخارجية

← **قرار رقم 2020/37/09 بالموافقة** على المشاركة في أشغال اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي المزمع عقده يوم 07 دجنبر 2020، عبر تقنية التناظر المرئي.

← **قرار رقم 2020/37/10 بالموافقة** على المشاركة في أشغال اجتماع لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المزمع عقده يوم 08 دجنبر 2020، عبر تقنية التناظر المرئي.

شؤون إدارية

← **قرار رقم 2020/37/11 بتأجيل النظر** في محضر اللجان الثنائية متساوية الأعضاء إلى غاية الاجتماع المقبل للمكتب.

قضايا للمتابعة

- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على المجلس؛
- تقييم الشراكة مع وكالة المغرب العربي للأنباء؛
- مواصلة تقوية العلاقات الثنائية مع المؤسسة التشريعية لجمهورية الفيتنام؛
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع المعهد الباكستاني للخدمات البرلمانية؛
- وضعية معاشات السيدات والسادة أعضاء المجلس؛
- مباراة التوظيف؛
- منظم إدارة المجلس.

■ المجلس يعقد جلسات عمومية للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021.



عقد مجلس المستشارين يوم الجمعة 04 دجنبر 2020 جلسات عمومية خصصت للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.

فبعد تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الذي أعدته في هذا الشأن، والمناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة بالمجلس، والاستماع إثر ذلك لردّ السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، تم التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية بنتيجة 30 صوتا مقابل 15.

بعدها تمت مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بالمشروع من لدن الفرق والمجموعة بالمجلس، وتم الاستماع إلى جواب الحكومة في هذا الشأن ليتم مباشرة التصويت بالأغلبية على الجزء الثاني، وعلى المشروع برمته إذ صوت لصالحه 29 مستشارا، بينما عارضه 16 آخرون.

جدير بالذكر أن المجلس صادق كذلك في اليوم نفسه خلال جلسة عمومية على مشروع قانون رقم 07.20 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية والذي يشكل لبنة أساسية من أجل إرساء إصلاح جبائي يحقق العدالة الجبائية بين المزمين ويساهم في تطوير الموارد الذاتية للجماعات الترابية بالمغرب.

■ مجلس المستشارين يعقد جلسة عامة تشريعية.



عقد مجلس المستشارين جلسة عامة تشريعية يومه الثلاثاء فاتح دجنبر 2020 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، خصصت للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع؛
- مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.

وقد حظي مشروع القانونين بمصادقة المجلس.

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

بعد سلسلة من الاجتماعات تدرست خلالها مشروع القانون المالي للسنة المالية 2021، صادقت اللجنة يوم الأربعاء 02 دجنبر 2020، بالأغلبية، على الجزء الأول من المشروع، كما تم تعديله، حيث حظي الجزء الأول بموافقة 8 مستشارين، ومعارضة 3 آخرين.

ويوم الجمعة 04 دجنبر 2020 استكملت اللجنة أشغالها بتدارس الجزء الثاني من مشروع قانون المالية حيث تم التصويت عليه، كما تم تعديله، بموافقة 11 مستشارا ومعارضة مستشارين اثنين (2) مع تسجيل امتناع مستشار واحد عن التصويت.

وكانت الفرق والمجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين قد تقدمت بجوالي 202 تعديلا على مشروع قانون المالية لسنة 2021، لكن لم يتم قبول سوى 24 منها خلال عملية التصويت التي جرت بحضور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة السيد محمد بنشعبون.

من جهة أخرى عقدت اللجنة اجتماعا يوم الخميس 03 دجنبر 2020 صادقت خلاله على مشروع قانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية.

■ لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأربعاء 02 دجنبر تدرست خلاله مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، كما تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع الدراسة والتصويت على تسعة مشاريع قوانين تم اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف وقعتها المملكة المغربية. وقد تمت المصادقة على هذه المشاريع التسعة بإجماع المجلس.

■ مشاركة مجلس المستشارين في أعمال

الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس دول الأعضاء في منظمة

التعاون الإسلامي الاثنيين 7 دجنبر 2020



شارك المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين، عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم الاثنين 7 دجنبر 2020، في الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية للاتحاد، وذلك عبر تقنية التناظر المرئي، بمشاركة عدد من أعضاء المجالس التابعة للمنظمة.

خلال هذا اللقاء الذي تم فيه استحضار خصوصية الظرفية العالمية، تناول المجتمعون العديد من المواضيع المدرجة في جدول الأعمال، وعلى رأسها تاريخ انعقاد كل الدورة

السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد المقرر عقدها في الجمهورية التونسية، والاجتماع الرابع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد الذي سوف يعقد في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إضافة الى عرض تقرير الأمين العام لاتحاد مجالس دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

■ بلاغ مشترك بين مجلسي البرلمان: رئيسا

كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين يطالعان المنظمتان

والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية على حقيقة الوضع

بالمعبر الحدودي "الكركرات" الرابط بين المغرب وموريتانيا.



على إثر تطورات الوضع بالمعبر الحدودي الرابط بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، وتبعا للاهتمام والانشغال الكبيرين والمتابعة الحثيثة والدقيقة لممثلي الأمة لهذا الوضع، مع ما رافقه من مشاعر الفخر والاعتزاز بالتعامل والرد الرصين، السلمي والحازم لبلادنا إزاء هذه التطورات، وفي إطار تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لرفع صوت المغرب الحق، الصادق والعاقل لدى مختلف المنظمات والمحافل البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية، عمل رئيسا مجلسي البرلمان المغربي، السيد

الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، على مراسلة كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع وبصوابية وحكمة وسلمية التدخل المغربي السلمي بالمنطقة.

بعد تأييد رئيسي مجلسي البرلمان المغربي، على قدسية القضية الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية، التي أكدت الشرعية التاريخية والقانونية والواقعية صدقية الموقف المغربي إزاءها، المشفوعة بالإجماع الوطني الثابت والدائم وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استعرضت الرسائل الموجهة الى رئيسات ورؤساء مختلف المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية، كرونولوجيا وسلسلة الاستفزات الخطيرة وغير المقبولة لميليشيات "البوليساريو" بعد توغها اللاقانوني واللاشرعي منذ 21 أكتوبر المنصرم، في المعبر الحدودي للكركرات في الصحراء المغربية، وما قامت به من أعمال وممارسات إجرامية وترهيبية، وعرقلة لحرية التنقل المدني والتجاري، بعد سلسلة من التجاوزات الماثلة امتدت خلال السنوات الأربع الأخيرة، والتي كانت موضع تنبيهات الأمين العام للأمم المتحدة، وفي خرق سافر لقرارات مجلس الأمن التي دعت "البوليساريو" إلى "وضع حد" لهذه الأعمال الهادفة إلى زعزعة الاستقرار.

كما أكدت المراسلة أن المغرب وبعد أن التزم بأكبر قدر من ضبط

النفس، وفسح المجال كاملاً لإيجاد حل دبلوماسي من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة، لم يكن أمامه خيار آخر سوى الاضطلاع بمسؤولياته واحترام صلاحياته والقيام بواجبه الشرعي، في تناغم تام مع الشرعية الدولية، بحماية المعبر الحدودي الرابط بين المملكة المغربية والجزارة الموريتانية، من خلال وضع حد لحالة العرقلة الناجمة عن الممارسات التخريبية والترهيبية للمليشيات "البوليساريو" المسلحة وإعادة إرساء حرية التنقل المدني والتجاري، وهو ما جسدهتة التعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، لاستعادة حرية التنقل بمعبر الكركرات، وتأمينه وفتحه أمام النقل المدني والتجاري، بشكل سلمي، ودون إطلاق رصاصة واحدة ولا أي تهديد لسلامة المدنيين.

وشدد البرلمان المغربي في مراسلته، على أن المملكة المغربية، وفق ما أكده جلالته الملك محمد السادس حفظه الله في اتصاله ليوم الاثنين 16 نونبر، مع الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، ستواصل اتخاذ الإجراءات الضرورية بهدف فرض النظام وضمان حركة تنقل آمنة وانسيابية للأشخاص والبضائع في هذه المنطقة الواقعة على الحدود بين المملكة والجمهورية الإسلامية الموريتانية، مع تأكيد جلالته على أن المملكة ستواصل دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة، في إطار المسلسل السياسي، الذي يتعين أن يستأنف على أساس معايير واضحة، بإشراك الأطراف الحقيقية في هذا النزاع الإقليمي، ويمكن من إيجاد حل واقعي وقابل للتحقق في إطار سيادة المملكة المغربية.

رئيساً لمجلسي برلمان المملكة المغربية، وبعد تجديد التعبير عن مشاعر الامتنان والتقدير العميقين لمواقف الدول الصديقة والشقيقة الراضية للمس بوحدة المغرب واستقراره، والداعمة لعملياته السلمية الهادفة الى إرساء حرية التنقل المدني والتجاري واستتباب الأمن والاستقرار بالحدود المغربية الموريتانية وبالمناطق ككل، أكد من خلال هذه الرسائل، أن إحاطة رئيسات ورؤساء المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية، تأتي في إطار تجسيد قيم الحوار والتشاور وتمييزاً لمسار العلاقات المتينة القائمة بين برلمان المملكة المغربية ومختلف هذه المنظمات، وكذا استحضاراً للمواقف الأخوية والنبيلة التي اتخذتها العديد من هذه الهيئات من خلال دعمها الكامل لجهود المملكة المغربية والأمم المتحدة للبحث عن حل سلمي ونهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية بما يصون سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية.

بيان تضامني مع الشعب الفلسطيني



يخلد العالم اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يصادف يوم 29 نوفمبر / تشرين الثاني من كل سنة. وهي مناسبة لتذكير العالم والقوى الفاعلة والمحبة للسلام بحقيقة المأساة الفلسطينية وما تعرض ويتعرض له الشعب الفلسطيني من تشريد واضطهاد وتقتيل جراء قرار التقسيم الغاشم.

وتحل هذه الذكرى في ظل اعتراف أممي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبالظلم الذي سلط عليه باغتصاب أرضه من طرف الكيان الصهيوني، وارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

كما تحل هذه الذكرى أيضا في ظل تتمادى الكيان الصهيوني في انتهاكه الصارخ للقانون الدولي وكل المواثيق والأعراف الدولية وتكثيفه للمستوطنات وتنكيهه بالشعب الفلسطيني بالحصار والتقتيل والاعتقالات. واستغلال هذه الظرفية العصبية التي تمر منها الإنسانية بسبب جائحة كورونا المستجد، حيث أمعن في مواصلة تنفيذ مخططاته ضدا على المبادئ الإنسانية وقواعد القانون الدولي.

فهذه الذكرى تعتبر واحدة من محطات النضال البطولي الوطني منذ 1948 دفاعا عن القضايا العادلة. وانطلاقا من موقفها المبدئي الداعم للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل نيل حقوقه المغتصبة، فإن مجموعة الصداقة المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين إذ تؤكد تضامنها المطلق واللامشروط مع النضالات البطولية للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية والمشروعة، كما تدين وبشدة الممارسات والانتهاكات الجسيمة والجرائم الإسرائيلية التي تشكل مصدر تهديد للأمن والسلام الدوليين في المنطقة برعاية أمريكية وحلفائها.

كما تدعو مجلس الأمن الدولي وكل المنظمات الدولية للعمل الجاد من أجل وقف المجازر الدموية التي يقترفها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الأعزل وتمكينه من حقوقه المغتصبة وعلى رأسها قيام دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحق العودة لكافة اللاجئين وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين القابعين في سجون الاحتلال.

فاطمة الزهراء اليحياوي

رئيسة مجموعة التعاون والصداقة المغربية الفلسطينية

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma